العام الماضي

وحالة القطن المالية فيه

ابتدأ العام الماضي والاحوال رائجة والاموال كثيرة في القطر وظواهر الامور تدلُّ على ان العام سيكون من اكثر الاعوام يسرًا ولكن الناس توغَّروا في المضاربة فحسبوا كل ضواحي العاصمة ارضًا صالحة للبناء فاشتروا الصحاري والاطيان الزراعيَّة وقسموها قطعًا وباعوا المتر منها بجنيه او اكثر وبلغ ثمنهُ في بعضها بضعة جنيهات والذين باعوا والذين اشتروا حسبوا انهم ربحوا ربحًا طائلاً والحقيقة انهُ لم يربح منهم الاَّ الذي باع وقبض ثمن ما باعهُ واما الباقون فربحهم وهمي تحوَّل اخيرًا الى خسارة لانهم زادوا نفقاتهم على حسب ما قدَّروهُ من الربح فخسروا ثم لم يربحوا شيئًا

وما جرى من المضاربة في اراضي البناء جرى ايضًا في اسهم اكثر الشركات فما يساوي منها مئة جنيه وليس لهُ ربح او ربحهُ لا يزيد على ثلاثة او اربعة في المئة رفعوا ثمنهُ الى مئتي جنيه او ثلثمئة جنيه او اكثر فظن اصحاب هذه الاسهم والذين اشتروها بثمن معتدل انهم ربحوا ربحًا طائلاً وهم لم يربحوا شيئًا

ولا شبهة ان اللوم الاكثر في ذلك كلهِ على السماسرة الذين رغَّبوا الناس في المشترى وزيَّنوا لهم المحال . وعلى الذين كانوا ينادون ان العاصمة ستتسع في القريب العاجل حتى تصل من حلوان جنوبًا الى المرج شمالاً ومن المقطم شرقًا الى الاهرام غربًا وان ما يباع ضمن هذه المنطقة يجب يصير ثمنهُ بضعة جنيهات او ثلاثة بعد ايام معدودة

لكن الربح والخسارة من هذين العملين اي من المضاربة بالاسهم وباراضي البناء لم يؤثرا في ثروة القطر الحقيقية ولا نظن انهُ خرج بسببهما مال كثير من القطر بل غاية ما نتج عنهما ان النقود خرجت من يد زيد الى يد عمرو من سكان القطر وزاد الاسراف في مشترى بعض الكماليات الواردة من اوربا . واذا استثنينا هذا فثروة القطر زادت في العام الماضي زيادة كبيرة بسبب غلاء القطن واليك ايضاح ذلك

بلغت قيمة الصادرات من القطر المصري في العام الماضي اكثر من ثمانية وعشرين مليونًا من الجنيهات المصرية وعند التدقيق ٢٨ ١٣١٨٥ جنيهًا هذا حسب تقدير الجمارك المصرية وهي تقول انها تقدِّر الصادرات اقل من قيمتها الحقيقية بعشرة في المئة ولكن يظهر لذي امعان النظر انها تقدرها اقل من قيمتها بخمسة عشر في المئة او اكثر فقد صدر من القطن

في العام الماضي ٦٨٥٩٢٣٣ قنطاراً قدّرت متوسط ثمن القنطار منها نحو ٤٠٠ قرشاً مع انهُ لم يبع للخارج بأقل من ٣٨٠ قرشاً الى ٤٠٠ قرش ولذلك لا نبالغ اذا قلنا ان تقدير الجمارك ينقص عن الثمن الحقيقي ١٥ في المئة فتكون قيمة الصادرات الحقيقية أكثر من ٣٢ مليوناً من الجنيهات

اما الواردات فبلغ ثمنها ٢٩ مليوناً من الجنيهات وعند التدقيق ٢٦١٣٠٧٧٧ جنيهاً وادارة الجمارك تدقق جداً في تثمينها وتراجع دفاتر التجار اذا ارتابت في ثمنها ولذلك فقيمة الصادرات زادت على قيمة الواردات ستة ملايين من الجنيهات. وهذه الستة الملايين تكفي لايفاء فائدة ديون الحكومة وديون الاهالي لاوربا فيكون القطر المصري قد خرج من سنة ١٩٠٧ وليس لهُ شيء ولا عليهِ شيء هذا اذا قصرنا نظرنا على قيمة الصادر والوارد وفوائد ديون الحكومة والاهالي المطلوبة منا لاوربا لان ثمن الصادر كفى لايفاء ثمن الوارد وفوائد الديون

يبقى امران حريان بالنظر الاول ان عندنا ابواباً اخرى للايراد غير ثمن الصادرات وهو كل ما ينفقهُ السياح في القطر المصري وكل ما تأخذهُ مصلحة الموانى والمنارات وفوائد الاوراق المالية التي عند الحكومة وعند الاهالي ويطرح من ذلك ما ينفقهُ اهالي القطر حينما يسافرون الى اوربا او غيرها. ولعل الباقي للقطر المصري من ذلك كلهِ اكثر من مليون جنيه في السنة فهو ربح صافي لهُ

والامر الثاني ان جانباً كبيراً من الواردات التي وردت في العام الماضي ليس بضاعة مستهلكة بل هو مواد ثابتة او رأس مال ذو ربح. ويدخل في ذلك خشب البناء وثمنهُ نحو مليون وثلث والآلات الهندسية كوابورات الري والحرث وابورات سكك الحديد وعرباتها وثمن ذلك نحو اربعة ملايين من الجنيهات فهذه خمسة ملايين وثلث من الجنيهات دفعناها في العام الماضي ثمن مواد ثابتة اضيفت الى ثروة القطر وبعضها رأس مال لهُ ربح سنوي كبير

ولذلك يحق لنا ان نقول ان القطر المصري خرج من سنة ١٩٠٧ وايراداته تزيد على مصروفاته ستة ملايين من الجنيهات اضيفت الى ثروته العمومية هذا فضلاً عما زاد في ثمن الاراضي التي اصلحت وثمن الاراضي التي عملت فيها الاعمال المستجدة

وهنا يسأل سائل قائلاً اذا كان الامر كذلك فلماذا هذه الضيقة المالية التي نراها في القطر المصري الآن. والجواب ان الضيقة المالية ليست ناشئة من فقر القطر المصري بل من

قلة النقود فيه فان الرجل الذي يملك اطيانًا تساوي مئة الف جنيه قد يحتاج الى مئة جنيه ويشعر بضيقة شديدة اذا لم يجد سبب قلة النقود فواضح من تقرير الجمارك التي صدر في اواخر يناير في سنة ١٩٠٦ دخل القطر المصري نحو ٩ ملايين من الجنيهات وخرج منهُ نحو مليونين من الجنيهات فبقي فيهِ سبعة ملايين من الجنيهات . واما في السنة الماضية فدخل القطر المصري ٧ ملايين و ٧٦٨ الف جنيه وخرج منهُ ٤ ملايين و ٧٣٦ الف جنيه فبقي فيهِ ثلاثة ملايين جنيه فقط اي اقل مما بقي فيهِ سنة ١٩٠٦ باربعة ملايين جنيه . وقد قلَّ ورود الذهب على القطر المصري وزاد خروجهُ منهُ لسبب غلائهِ في اوربا واميركا فان البنوك تتاجر بالذهب كما يتاجر التجار بالقمح والفول وهذا هو السبب في قلة ورود الذهب على القطر المصري وكثرة صدورهِ منهُ في العام الماضي

اما قلة ورودهِ فلا حيلة لنا فيها واما كثرة صدورهِ من القطر فكان الواجب على الحكومة ان تهتم بمنعها كما تمنع خروج القمح من القطر اذا خافت ان يحدث فيهِ مجاعة ولكنها لم تهتم بهذا الامر ولعلها لم تنتبه لهُ ايضًا فقد أُرسل الى الهند في العام الماضي مليون و٧٢٦ الف جنيه ويقال ان البنك الاهلي هو الذي ارسلها فان كان الامر كذلك وكان للحكومة سلطة عليهِ فتكون قد قصَّرت في ما يجب عليها نحو بلادها لانها لم تمنعهُ عن اصدار الذهب الى بلاد الهند . وعسى ان تنتبه لذلك في المستقبل

وربَّ قائل يقول ان كان الذهب الوارد في العام الماضي قد زاد على الذهب الصادر ثلاثة ملايين من الجنيهات فاين هذه الثلاثة الملايين واين الذهب الذي فضل معنا في العام الذي قبلهُ والذي قبلهُ . والجواب ان بعضهُ لم يزل محفوظًا في البنوك او مذخورًا عند الاغنياء وغيرهم وبعضهُ صنع حلى تحلت بهِ النساء والبنات كما ابنا في الجزء الماضي

والخلاصة ان القطر في يسر وقد زادت ثروتهُ ستة ملايين من الجنيهات في العام الماضي فضلاً عما زاد في ثمن ما أُصلح من اطيانهِ ولو استطاعت الحكومة ان تقلل اصدار الذهب منهُ لما اشتد علينا العسر المالي الذي يشكو الناس منهُ الآن

اما وقد وقع العسر فصار على الحكومة ان تداويهُ بالتي هي احسن وقد فعلت شيئًا من ذلك فجعلت البنك الاهلي يقرض البنك الزراعي مليون جنيه لتدين لصغار الفلاحين ولكن الضيقة المالية اصابت البعض من كبار ارباب الاطيان وهؤلاء لا تفرج كربتهم بالمبالغ التي يدينها البنك الزراعي لانهُ لا يدين الواحد اكثر من الف جنيه . وقد اشار بعض الماليين عليها ان تسلم البنك العقاري بعض الاوراق المالية التي في خزائنها فيستدين عليها

نقوداً من اوربا ويمدّها القطر على جاري ما يصرفه الحكومة ثمن هذه الاوراق وفوائدها في بضع سنوات. والذين ارتأوا هذا الرأي يخشون ان هبوط ثمن الاطيان ان لم تفعل الحكومة ذلك. ولكننا لا نظن ان ثمن الاطيان يهبط لانه لم يزد حتى الآن عما يجب ان يكون عليه فان الاطيان التي تزرع كلها تباع بالنسبة الى ريعها حتى يكون الربح اربعة او خمسة في المئة من الثمن والاطيان البور او التي لا تزرع كلها تباع بالنسبة الى ما تصير اليه بعد اصلاحها فالفدان الذي يصير صافي ايجاره خمسة جنيهات في السنة اذا أُنفق عليها عشرون جنيهاً لا يكون غالياً اذا بيع بستين او سبعين جنيهاً وهو يباع حتى الآن باقل من ذلك. واذا اضطرّ افراد قلائل الى بيع اطيانهم بثمن يحس لحاجتهم الى النقود لم يكن ذلك داعياً لرخص سائر الاطيان لان هذا المبدأ لا يصدق الاّ على البضائع التي تعرّض كثيراً للبيع واما المتلكات التي تنتقل بالارث وتوقف عليها معيشة السكان فقلما تعرض للبيع لاسيما ان الاطيان رأس مال الفلاح والآلة التي يعمل بها ليعيش منها ولذلك تراهُ يشتريها مهما كان ثمنها اذا تيسّر معهُ هذا الثمن كلهُ او بعضهُ. ولكن الضرر الذي يرجى وقوعهُ هو التوقف في اصلاح الاطيان وبناء الاراضي ومن ذلك ضرر كبير يجب منعهُ فان كثيرين اشتروا اراضي باثرة قصد اصلاحها وكانت العادة ان يستغلوا من البنوك الاموال اللازمة للاصلاح ويقسطوها الى سنين كثيرة ثم يستغلّوا منها ما يوفون به الاقساط فاذا ضنّت البنوك عليهم بالمال اللازم لذلك ضاع عليهم ربح الثمن الذي دفعوهُ. ولا يخفى ما في ذلك من الخسارة الكبيرة على القطر لا سيما وان تزايد سكانهِ يستلزم ان تزيد مساحة اطيانهِ الزراعية مئة الف فدان كل سنة ولا تقلّ نفقات اصلاح الفدان عن خمسة عشر جنيهاً فمائة الف الفدان تستلزم مليوناً ونصف مليون من الجنيهات

وما يقال عن الاراضي الزراعية يقال عن اراضي البناء فان اكثر الذين بنوا المباني الكبيرة في التوفيقية والاسماعيلية وشارع الظاهر كانوا يبتاعون الارض ويستدينون النقود من البنك الزراعي وبنوها بها. وقد اشترى كثيرون اراضي من هذا القبيل في العام الماضي حاسبين انهم يستطيعون ان يستدينوا النقود ويبنوها فاذا لم يوفّقوا الى ذلك فالثمن الذي دفعوهُ يخسرون ربحهُ ويضطرون اخيراً ان يبيعوا الارض بخسارة والضرر من ذلك كبير ولو كان دون الضرر من التوقف عن اصلاح الاراضي الزراعية. اما الذين ضاربوا وخسروا بالمضاربة فلا سبيل لرد خسارتهم وما لومهم الاّ على انفسهم لانهم طمعوا او صدّقوا الذين خدعوهم